صحيفة «أصوات الضحايا»

النشرة الإعلامية الأسبوعية لمناصرة ضحايا الحرب في السودان تصدر عن قسم الإعلام بمنظمة مناصرة ضحايا دارفور، وتعد منبرًا إعلاميًا مستقلًا يركز على: القضايا السياسية والاجتماعية الملحة في السودان. مناصرة ضحايا الحرب، خاصة النازحين واللاجئين في دارفور ومناطق النزاع الأخرى. كشف الانتهاكات وتوثيق المعاناة الإنسانية، والسعي نحو العدالة والمساءلة.

صحيفة أصوات الضحايا
Victims' Voices Newspaper
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور
العدد ٣٠

رئيس التحرير:
آدم موسي اوباما
مدير التحرير:
مختار أحمد
إعداد و تصميم: صدام الدوش

البريد الإلكتروني: adam.musa@darfurvs.org | info@darfur.org | واتساب: +249927575005 | +256764605862

اليوم الأربعاء ٢١ يناير ٢٠٢٥ ميلادي | 2 شعبان 1447 هجري

سياسية .. إجتماعية .. ثقافية

وصول ٦٠ أسرة نازحة (نحو ٥٤٠ شخصًا) إلى معسكر المسل قادمين من دار سميات بسبب تصاعد الحرب، نساء وأطفال وكبار سن

المنسقية العامة للنازحين واللاجئين تحذّر من انهيار إنساني متسارع في مخيمات دارفور

واشنطن تعيد إطلاق وساطة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: القاهرة والخرطوم ترحبان، وأديس أبابا صامتة

أعلنت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ للاجئين عن وصول دفعة جديدة من النازحين إلى وحدة تارني الإدارية — معسكر المسل بولاية شمال دارفور، يوم ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦م، قادمة من منطقة دار سميات، جراء تصاعد وتيرة الحرب وانعدام الأمن.

ص١

المنسقية العامة للنازحين واللاجئين تحذّر من انهيار إنساني متسارع في مخيمات دارفور، مع نقص حاد في الغذاء والمياه وتراجع المساعدات، ما أدى إلى وفيات بسبب الجوع وسوء التغذية، وسط استمرار النزاع وغياب استجابة دولية فاعلة.

ص٣

أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برهم صالح، خلال زيارة رسمية إلى تشاد، الحاجة الماسة إلى تعزيز المساعدات الإنسانية وحماية اللاجئين الفارين من النزاع في السودان، في ظل تفاقم أكبر أزمة نزوح في العالم، مشيدًا باستمرار تشاد في استقبال مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين رغم التحديات الاقتصادية والبيئية، وداعيًا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته ودعم جهود الاستجابة الإنسانية والحلول المستدامة.

ص ٥

كلمة العدد٣٠

مزمل الغالي المحامي

أطل عليكم في هذا العدد من رواندا، الدولة التي تحوّلت من واحدة من أبشع الإبادات الجماعية في التاريخ الحديث إلى تجربة إفريقية لافتة في التعافي وبناء الدولة. وقد قادتني هذه الزيارة إلى أحد أهم معالمها وأكثرها رمزية،، نصب كيغالي التذكاري للإبادة الجماعية

عند مدخل النصب، تستوقف الزائر عبارة تختصر فلسفة التجربة الرواندية «التذكّر والتعلّم» داخل المتحف، تُعرض الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ بلا إنكار ولا تزييف، شهادات ناجين، صور للضحايا، أدوات القتل، ومقابر جماعية تذكّر بمقتل أكثر من ٨٠٠ ألف إنسان خلال نحو مئة يوم. الهدف هنا ليس استدعاء الألم لذاته، بل تثبيت الذاكرة بوصفها شرطًا لمنع تكرار الجريمة

ما يميّز رواندا حقًا ليس فقط شجاعة التوثيق، بل كيفية إدارة ما بعد الإبادة. فقد اختارت الدولة مسارًا صعبًا وقليل الكلفة سياسيًا، الاعتراف بالحقيقة، المحاسبة، المصالحة المجتمعية، وتجريم خطاب الكراهية. وتم تجاوز الانقسامات بين الهوتو والتوتسي باعتبارها جزءًا من الماضي، وبُنيت هوية وطنية جامعة قوامها المواطنة والانتماء للدولة

اليوم، تقف كيغالي شاهدًا حيًا على هذا التحوّل. مدينة آمنة، هادئة، ونظيفة بصورة لافتة، تعكس مستوى عاليًا من الانضباط واحترام القانون، وتجعل من السلام ممارسة يومية في حياة الناس، لا مجرد شعار سياسي

وأمام هذه التجربة، يفرض السودان نفسه على السؤال. فالواقع السوداني اليوم، بما يحمله من عنف وتمزق اجتماعي وانتهاكات جسيمة، يذكّر كثيرًا برواندا الأمس. غير أن الدرس الأهم الذي تقدمه رواندا هو أن الخروج من الكارثة ممكن، متى ما توفرت الإرادة السياسية، وقُدّمت العدالة على الانتقام، وغُلّبت الهوية الوطنية على القبلية والعنصرية

إن استحضار التجربة الرواندية ليس للمقارنة المجردة، بل للتأمل في طريقنا نحن. فالدول لا تُبنى بنسيان الماضي، ولا بالاستسلام له، بل بتحويل الذاكرة إلى وعي، والألم إلى درس، والعدالة إلى أساس راسخ للسلام.

رواندا تذكّرت فتعلّمت !!

ويبقى السؤال مفتوحًا، متى يقرّر السودان أن يتعلّم؟

صحيفة أصوات الضحايا
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور

وصول ٦٠ أسرة نازحة (نحو ٥٤٠ شخصًا) إلى معسكر المسل قادمين من دار سميات بسبب تصاعد الحرب، نساء وأطفال وكبار سن بلا مأوى ولا غذاء ولا دواء

أعلنت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ للاجئين عن وصول دفعة جديدة من النازحين إلى وحدة تارني الإدارية — معسكر المسل بولاية شمال دارفور، يوم ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦م، قادمة من منطقة دار سميات، جراء تصاعد وتيرة الحرب وانعدام الأمن.

وأوضحت المنظمتان أن الدفعة تضم ٦٠ أسرة، يُقدّر عدد أفرادها بنحو ٥٤٠ شخصًا، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن، يعيشون في أوضاع إنسانية بالغة القسوة في ظل غياب شبه كامل لمقومات الحياة الأساسية.

وأشار البيان إلى أن الأسر النازحة تواجه احتياجات إنسانية عاجلة تشمل توفير مياه صالحة للشرب، والغذاء والمساعدات الغذائية، والأدوية والرعاية الصحية الأساسية، إلى جانب مواد الإيواء من خيام ومشمعات، في ظل ظروف مناخية قاسية وانعدام الخدمات.

وانطلاقًا من مسؤوليتها الإنسانية، أطلقت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ للاجئين نداءً عاجلًا إلى جميع المنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى المتبرعين الأفراد داخل السودان وخارجه، للتدخل الفوري والعاجل من أجل إنقاذ هذه الأسر من كارثة إنسانية متفاقمة، والتخفيف من معاناتهم المستمرة.

واشنطن تعيد إطلاق وساطة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: القاهرة والخرطوم ترحبان، وأديس أبابا صامتة

أعاد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، طرح مبادرة لاستئناف الوساطة بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة، في خطوة رحبت بها كل من القاهرة والخرطوم، فيما لم يصدر أي رد رسمي من إثيوبيا حتى الآن.

وأشاد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بالمبادرة الأمريكية، مؤكداً حرص بلاده على العمل مع واشنطن للتوصل إلى حل "نهائي ومسؤول"، يقوم على مبادئ القانون الدولي ويحقق مصالح جميع الأطراف دون الإضرار بأي طرف. كما أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، دعم بلاده للوساطة الأمريكية، معتبراً أنها قد تسهم في الوصول إلى حلول مستدامة تحفظ حقوق الجميع

وتأتي هذه المبادرة بعد سنوات من تعثر المفاوضات بين الدول الثلاث، منذ بدء بناء السد في عام ٢٠١١ وحتى افتتاحه رسمياً في سبتمبر ٢٠٢٥، ليصبح أكبر سد كهرومائي في إفريقيا. وتشير المواقف الرسمية إلى استمرار التباين بين إثيوبيا التي تعتبر السد مشروعاً تنموياً لتوليد الطاقة، ومصر التي ترى فيه تهديداً لأمنها المائي

في رسالة نشرها ترامب على منصة "تروث سوشيال"، شدد على أن "لا ينبغي لأي دولة أن تسيطر بشكل أحادي على الموارد الحيوية بما يضر بجيرانها"، مؤكداً التزام الولايات المتحدة بالعمل على اتفاق يضمن احتياجات مصر والسودان وإثيوبيا على المدى الطويل

المنسقية العامة للنازحين واللاجئين تحذّر من انهيار إنساني متسارع في مخيمات دارفور

حذرت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين من تدهور إنساني حاد تشهده مخيمات النازحين واللاجئين في إقليم دارفور، في ظل تراجع كبير في حجم المساعدات الإنسانية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمئات الآلاف من السكان

وأوضحت المنسقية، في بيان صحفي عاجل، أن الأوضاع المعيشية داخل المخيمات وصلت إلى مستويات "بالغة الخطورة"، مع تسجيل نقص حاد في الغذاء، لا سيما بين الأطفال والنساء وكبار السن، في سياق ما وصفته بانهيار اقتصادي واسع وتدهور غير مسبوق في قيمة الجنيه السوداني

وأشار البيان إلى تسجيل حالات وفاة ناجمة عن الجوع وسوء التغذية، إلى جانب انتشار أمراض مرتبطة بانعدام الغذاء والمياه النظيفة، في وقت يعتمد فيه السكان بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية التي أصبحت محدودة وغير منتظمة. وأضاف أن استمرار النزاع المسلح أدى إلى تعطيل سبل الإنتاخ ودفع أعداد كبيرة من السكان إلى أوضاع تهدد حياتهم

وأكدت المنسقية أن الأولويات الإنسانية العاجلة تشمل توفير الغذاء، ومياه الشرب النظيفة، والمأوى، خصوصًا مع التغيرات المناخية الموسمية، إضافة إلى الخدمات الصحية، والتغذية العلاجية، وخدمات الصرف الصحي، وحماية الأطفال، والدعم النفسي للمتضررين من النزوح والعنف

وفيما يتعلق بالمسؤوليات، حمّلت المنسقية جميع أطراف النزاع مسؤولية الأوضاع الإنسانية الراهنة، مطالبة بوقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية، وضمان حماية المدنيين ومخيمات النازحين. كما دعت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية، والدول المؤثرة، إلى اتخاذ خطوات عملية عاجلة، تشمل الضغط على أطراف النزاع، وفتح ممرات إنسانية آمنة ودائمة، وتوفير تمويل طارئ وكافٍ للاستجابة الإنسانية في دارفور

وأشار البيان إلى أن ما يجري في الإقليم يمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، مؤكدًا أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وضمان العدالة للضحايا، ووضع حد لحالات الإفلات من العقاب

وختمت المنسقية بيانها بالتأكيد على أن استمرار غياب الاستجابة الدولية الفاعلة يسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية في دارفور

تحالف «صمود» يطلق جولة أوروبية بقيادة حمدوك لبحث وقف الحرب والمسار السياسي في السودان

أعلن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) أن وفدًا من قياداته، برئاسة رئيس التحالف د. عبد الله حمدوك، وعضوية رئيس لجنة العلاقات الخارجية أ. بابكر فيصل، والناطق الرسمي د. بكري الجاك، إلى جانب عدد من قيادات التحالف، سيبدأ جولة تشمل عددًا من الدول الأوروبية اعتبارًا من اليوم الثلاثاء ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦.

وأوضح التحالف، في تصريح صحفي، أن الوفد سيستهل جولته بالعاصمة الفرنسية باريس، حيث يعقد سلسلة لقاءات مع جهات رسمية وبرلمانية، إضافة إلى فاعلين ومهتمين بالشأن السوداني. وتهدف اللقاءات إلى بحث الخطوات المطلوبة للتوصل إلى وقف مستدام للحرب في السودان عبر عملية متلازمة تربط بين وقف العدائيات وإقرار وقف إطلاق النار، وضمان إيصال العون الإنساني والمساعدات للمحتاجين.

وأشار البيان إلى أن الجولة ستتناول كذلك المسار السياسي اللازم لمعالجة جذور النزاعات وعدم الاستقرار، وبناء أسس حكم مدني ديمقراطي مستدام، بما في ذلك إقرار تدابير العدالة التي تضمن عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، وإنصاف ضحايا الحرب، ومنع تكرارها مستقبلًا

وأكد التحالف أنه سيطلع وسائل الإعلام والرأي العام على تفاصيل الجولة واللقاءات المصاحبة لها عبر منصاته الإعلامية، معربًا عن أمله في أن تسهم النتائج المتوقعة في دفع مسار وقف الحرب وتحقيق السلام الشامل، وتأسيس استقرار دائم في دولة سودانية موحدة ومدنية.

غرفة طوارئ طويلة تنشر تفاصيل مفقودين فُقد الاتصال بهم

تعلن غرفة طوارئ طويلة أن:
أنور محمد آدم إسماعيل مفقود
العمر: ٣٦ سنة
اسم الوالدة: عزيزة يوسف صالح تميم
تاريخ الفقدان: أبريل ٢٠٢٥
اسم المبلغ: الطيب أبو بكر محمد
رقم التواصل (واتساب): ٠٩١٣١٧٧٣٦٦
فيصل النور إدريس، الملقب بشندي، مفقود
العمر: ٣٧ سنة
اسم الوالدة: عزيزة زكريا يونس
السكن سابقًا: الفاشر
تاريخ الفقدان: أكتوبر ٢٠٢٥
أبو القاسم هارون عزالدين مفقود
مكان الفقدان: الطريق الرابط بين الفاشر وطويلة
تاريخ الفقدان: منذ أحداث الفاشر في أكتوبر ٢٠٢٥
رقم التواصل (واتساب): ٠٠٢١١٨٩٣٠٢٦٧٥٩٣ – حمد شريف
عمر عبدالله محمد مفقود
اسم الوالدة: فاطمة يعقوب إسماعيل آدم
آخر مكالمة مع ذويه: ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥
مكان الفقدان: الفاشر
اسم المبلغ: السيد عبدالله محمد
أرقام التواصل: ٠٩٦٥٨٦٨٠٣٩ – ٠٩٠٥٠٤٦٩١٤
طارق أحمد عبدالله مفقود
العمر: ٢٧ سنة
السكن سابقًا: نيالا
تاريخ الفقدان: منذ ثمانية أشهر
عبدالله إزيرق عامر مفقود
العمر: ٥١ سنة
مكان الفقدان: الفاشر
تاريخ الفقدان: منذ آخر أحداث الفاشر
رقم التواصل: ٠١١٤٧٧٠٤٧٢
محمد إمام محمد أحمد، المعروف بحمدوكي، مفقود
العمر: ٣٥ سنة
اسم الوالدة: عائشة محمدين علي إسحق
تاريخ الفقدان: ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥
مكان الفقدان: الفاشر
اسم المبلغ: مصطفى إمام محمد
رقم التواصل (واتساب): ٠٩١٧١٦٦٤٢٧
رماح عثمان عبدالكريم سليمان مفقود
اسم الوالدة: حنان أحمد البشاري
السكن سابقًا: نيالا
مفقود منذ أحداث الفاشر
رقم التواصل: ٠١١٠٣٦٠٨٢٤
بلاغ جماعي بفقدان كل من:
عبدالوهاب علي سيف الدين
أحمد محمد علي زكريا
محمد آدم بشير
مفقودون منذ أحداث الفاشر الأخيرة
المبلغة: قسمة عبدالوهاب علي سيف الدين
أحمد حسين حامد آدم مفقود
العمر: ٢٥ سنة
السكن سابقًا: نيالا
تاريخ الفقدان: ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥
آخر ظهور له كان داخلية الرشيد بجامعة الفاشر
المبلغة: مواهب حسين حامد آدم
ترجو غرفة طوارئ طويلة من كل من يتعرف على أي من المفقودين أعلاه التواصل عبر الصفحة الرسمية للغرفة أو التوجه إلى مقر الغرفة غرب السوق الكبير
إخطار وفاة
تعلن غرفة طوارئ طويلة وفاة محمد عبدالله عبدالكريم
العمر: ٥٦ سنة
السكن: حي السلام – طويلة
مكان الوفاة: مستشفى أطباء بلا حدود بدائرة طويلة
تاريخ الدخول إلى المستشفى: ١ يناير ٢٠٢٦
تاريخ الدخول إلى العناية المركزة: ٤ يناير ٢٠٢٦
تاريخ الوفاة: ١٤ يناير ٢٠٢٦
عليه، تناشد الغرفة كل من يتعرف على المتوفى التوجه إلى المستشفى لاستلام الجثمان خلال مدة لا تتجاوز ثلاث ساعات قبل اتخاذ إجراءات الدفن.
نسأل الله أن يتقبله قبولًا حسنًا ويتغمده بواسع رحمته
إعلان مفقودات
تعلن غرفة طوارئ طويلة أن هاتفًا جوالًا موجود حاليًا بحوزة مكتب الإعلام.
تم العثور عليه في الطريق بين طويلة وحلة طويلة العمدة.
يرجى من صاحب الهاتف الحضور إلى مقر الغرفة غرب السوق الكبير لاستكمال بقية التفاصيل

محامو الطوارئ: إجراءات قمعية متواصلة واستهداف ممنهج للمدنيين والنشطاء في مناطق سيطرة الجيش

أعربت مجموعة «محامو الطوارئ» عن قلقها إزاء ما وصفته باستمرار الإجراءات القمعية بحق المدنيين والنشطاء في مناطق سيطرة الجيش بالسودان، مشيرة إلى تصاعد الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والمحاكمات التي تفتقر لمعايير العدالة، إلى جانب فتح بلاغات وصفتها بالمفبركة وذات الدوافع السياسية.

وقالت المجموعة، في بيان صدر اليوم، إن السلطات الأمنية توظف القوانين الجنائية بصورة تعسفية وخارج مقاصدها الدستورية، بما يشكل انتهاكاً جسيماً للحقوق الأساسية وتقويضاً لسيادة حكم القانون، محمّلة الجهات القائمة على إنفاذ القانون المسؤولية القانونية المباشرة عن هذه الانتهاكات

وأشارت إلى أن محكمة الجنايات بمدينة ود مدني أصدرت في ١٣ يناير ٢٠٢٦ حكماً بالسجن المؤبد بحق الكاتب والمؤرخ خالد بحيري، معتبرة أن المحاكمة افتقرت لأبسط معايير العدالة، واستندت إلى وقائع تتعلق بأنشطة إنسانية، من بينها تقديم الغذاء والمياه والمساعدة في الخدمات العلاجية للمدنيين خلال فترة سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة. ولفت البيان إلى أن بحيري اعتُقل من منزله في ١٤ يناير ٢٠٢٥ دون أمر قضائي، وتعرّض للإخفاء القسري وحرمانه من حق الدفاع والتواصل مع أسرته، قبل أن يظهر في حالة صحية حرجة، رغم معاناته من فشل كلوي يستوجب علاجاً عاجلاً

كما أوضح البيان أن الدكتور أحمد عبد الله خضر (شفا) يواجه محاكمة أمام محكمة جنايات دنقلا بموجب المادتين ٦٢ و٦٩ من القانون الجنائي، في بلاغات قالت المجموعة إنها ذات طابع سياسي ولا تستوفي أركان الجريمة، وتُستخدم لتقييد حرية التعبير

وفي السياق ذاته، ذكرت «محامو الطوارئ» أن الأجهزة الأمنية بولاية القضارف اعتقلت في ١٥ يناير ٢٠٢٦ علاء الدين الشريف (وطن)، عضو لجان المقاومة بالمدينة، دون سند قانوني أو اتباع للإجراءات الواجبة.

كما أشارت إلى صدور حكم بالسجن ستة أشهر والغرامة المالية البالغة مليوني جنيه سوداني بحق عضو لجان المقاومة أيمن عبد الرحمن حماد الحريري، مع عقوبة إضافية في حال عدم السداد، على خلفية منشور في موقع «فيسبوك»، رغم تعرضه سابقاً للاعتقال التعسفي منذ أبريل ٢٠٢٤.

وطالبت المجموعة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً، ووقف المحاكمات القائمة على بلاغات وصفتها بالمفبركة، وإلغاء الأحكام الصادرة بالمخالفة لمعايير المحاكمة العادلة، إلى جانب ضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة للمحتجزين، وفتح تحقيقات مستقلة وشفافة بشأن وقائع الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وسوء المعاملة

ودعت «محامو الطوارئ» الهيئات الأممية ذات الصلة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التدخل العاجل لمتابعة هذه الانتهاكات، وضمان حماية المدنيين والنشطاء، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقاً للمواثيق الدولية.

إعادة انتخاب موسيفيني رئيسًا لأوغندا لولاية جديدة

أوغندا | انتخابات

أعلنت اللجنة الانتخابية في أوغندا فوز الرئيس يويري موسيفيني في الانتخابات الرئاسية، بعد اكتمال عمليات الفرز وإعلان النتائج الرسمية للاقتراع العام الذي جرى لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان

وقالت اللجنة إن الرئيس موسيفيني حصل على أغلبية الأصوات وفق النتائج النهائية، مؤكدة أن عملية التصويت والفرز نُفذت وفق القوانين والإجراءات المعتمدة. وأضافت أن مراكز الاقتراع شهدت مشاركة متفاوتة في مختلف الأقاليم، مع تمديد التصويت في بعض المناطق لمعالجة تحديات فنية ولوجستية

وأشارت بعثات مراقبة محلية ودولية إلى أن العملية الانتخابية جرت في أجواء اتسمت بالهدوء النسبي، مع تسجيل ملاحظات تتعلق بالجوانب التنظيمية والوصول إلى بعض المناطق، داعية إلى التعامل مع أي اعتراضات عبر القنوات القانونية

من جانبها، أكدت الحكومة الأوغندية التزامها بالحفاظ على الأمن والاستقرار خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، واحترام المسار الدستوري. كما دعت جميع الأطراف السياسية إلى قبول النتائج أو اللجوء إلى الآليات القانونية المنصوص عليها.

ويُعد فوز الرئيس موسيفيني استمرارًا لمسيرته السياسية في قيادة البلاد، في وقت تترقب فيه الأوساط الإقليمية والدولية انعكاسات نتائج الانتخابات على المشهد السياسي والاقتصادي في أوغندا خلال المرحلة المقبلة

المفوضية السامية للاجئين تحذّر: تعليق التسجيل يترك اللاجئين «غير مرئيين» ويهدد حياتهم

حذّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) من التداعيات الخطيرة لتعليق عمليات تسجيل اللاجئين، مؤكدة أن غياب الوثائق القانونية يحوّل الأفراد إلى «غير مرئيين»، ويجردهم من القدرة على إثبات هويتهم أو الوصول إلى الخدمات الأساسية المنقذة للحياة

وأوضحت المفوضية أن وقف التسجيل يحرم الأطفال من الالتحاق بالمدارس، ويمنع المرضى من الوصول إلى المستشفيات، كما يعرّض الأسر لمخاطر الاعتقال أو الترحيل، في وقت تتصاعد فيه هشاشة الأوضاع الإنسانية والأمنية

المفوضية السامية للاجئين تحذّر: تعليق التسجيل يترك اللاجئين «غير مرئيين» ويهدد حياتهم

صورة من موقع المفوضية

وأكدت UNHCR أنها تواصل الانخراط مع السلطات على مختلف المستويات، مطالبة بالاستئناف الفوري لعمليات التسجيل، وشددت علَى أن التسجيل ليس إجراءً تقنيًا أو إداريًا فحسب، بل يمثل حجر الزاوية في منظومة حماية اللاجئين، وصون كرامتهم، وضمان سلامتهم

ورغم الحرب الدائرة، لا يزال السودان يستضيف نحو ٨٦٠ ألف لاجئ وطالب لجوء، ما يجعل التسجيل والتوثيق أمرًا حاسمًا لتمكين اللاجئين والوافدين الجدد من الحصول على الحماية والخدمات الأساسية.

وبدون هذه الإجراءات، يبقى آلاف الأشخاص بلا هوية قانونية أو حماية، في مرحلة تتسم بارتفاع غير مسبوق في المخاطر

وختمت المفوضية بالتأكيد على أن استئناف التسجيل بشكل عاجل ضرورة إنسانية وقانونية، لضمان عدم ترك اللاجئين يواجهون المجهول بلا أوراق... وبلا صوت

رأي

مصير قضية دارفور في المحكمة الجنائية الدولية فيما بعد محاكمة كوشيب

آد م راشد المحامي

تعد قضية دارفور أول حالة على الاطلاق يحيلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلىالمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار ١٥٩٣، وقد اكتسبت زخماً جديداً في عام ٢٠٢٦ بعد الإنجاز التاريخي المتمثل في محاكمة علي كوشيب المتهم الوحيد ضمن المطلوبين للمحكمة منذ صدور اول مذكرة توقيف في ٢٧ ابريل ٢٠٠٧ من غرفة ما قبل المحاكمة الاولى بالمحكمة الجنائية الدولية ضد كل من احمد محمد هارون وعلي محمد علي عبد الرحمن كوشيب المعروف ب»علي كوشيب». في البدء الحديث عن مصير هذه القضية في المحكمة الجنائية الدولية يتضمن مزيج بين، الفرص، التحديات، واخيرا النتائج المتوقعة، ثم نختتم بخلاصة اخيرة:

أولا: الفرص المتاحة (قوة الدفع الجديدة) تمثل محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن (كوشيب)، الذي بدأت محاكمته الفنية في لاهاي كأول زعيم ميليشيا متهم في قضية دارفور يمثل أمام المحكمة، نقطة تحول كبرى. ولكن، تطرح اسئلة ذات صلة من قبيل هل كانت محاكمته مجرد حدث معزول أم بداية لسلسلة من اجراءات الملاحقة للقادة الفارين؟ وماهي امكانية التعاون في سسبيل الوصول اليهم احضارهم للمثول امام المحكمة وما مدى الصلاحية القانونية من اجراءات وادلة لمحاكمتهم ؟ ونلتمس الاجابة على هذه التساءلات من خلال النقاط التالية: -

النقطة الاولى السابقة القانونية: أثبتت محاكمة كوشيب قدرة المحكمة على التعامل مع قضايا معقدة تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، مما يعزز الثقة القانونية في الأدلة والشهادات التي تم جمعها على مدار عقدين، وظلت صحيحة وفاعلة ومنتجة في اجراءات المحاكمة، فبات من المؤكد أن هذا الحكم يفتح الباب واسعا قانونيا وسياسيا لملاحقة بقية المطلوبين، لكن الفرص مرتبطة بعدة معطيات.

النقطة الثانية توثيق الانتهاكات الحديثة: النزاع الذي اندلع في السودان في أبريل ٢٠٢٣ وفر «أدلة طازجة» وشهادات جديدة لنازحين في تشاد ودول الجوار، مما يربط بين الجرائم التاريخية والانتهاكات المستمرة، وهو ما استغله المدعي العام كريم خان لفتح تحقيقات جديدة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، فيما يتعلق بملف دارفور مما يعيد للاذهان استمرارية الولاية القضائية الجنائية والدولية استنادا لقرار الاحالة الصادر في ٣١ مارس ٢٠٠٥ من مجلس الامن الدولي تحت الرقم ١٥٩٣، ومن المؤكد أن المحكمة الجنائية تراقب الجرائم المستمرة في دارفور ومناطق أخرى، فأما / الجرائم الجارية الآن المحكمة ما زالت تملك الاختصاص القانوني المستمر على «دارفور» لأن قرار مجلس الأمن مستمر، ولم يُلغَ بعد، وهو يشمل الجرائم المتي تستمر في الإقليم طالما تتصل بنفس النزاع من «قتل المدنيين، التهجير، الاغتصاب، الهجمات على القرى، إلخ» ي أن الجرائم الجارية الآن في دارفور يمكن أن تخضع لاختصاص المحكمة إذا وُجد أنها امتداد لنفس النزاع الذي بدأ في ٢٠٠٣، أما بالنسبة للجرائم التي تقع في بقية مناطق السودان الأخرى (مثل الخرطوم أو كردفان أو النيل الأزرق)، فالمحكمة لا تملك اختصاصًا مباشرًا إلا في حالتين أثنتين هما :-

١- إذا قرر مجلس الأمن مجدداً إحالة الحالة الجديدة في السودان ككل إلى المحكمة، طبقا للمادة (١٣/ (ب)) من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومتصرفا بموجب الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة.

٢- أو إذا قبلت حكومة السودان الحالية طواعية اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (١٢) الفقرة (٣) من نظام روما الأساسي والتي تنص صراحة على قبول دولة غير طرف في نظام روما الأساسي لاختصاص المحكمة الجنائية كالاتي: « إذا لم تكن الدولة طرفا في هذا النظام الأساسي، جاز لها أن تقبل، بإعلان يودع لدى مسجل المحكمة، ممارسة المحكمة لاختصاصها فيما يتعلق بالجريمة المعنية».

وهذه المادة تعد استثناءً مهمًا لمبدأ الرضا التقليدي في القانون الدولي العام تسمح بامتداد ولاية المحكمة إلى دول غير مصادقة دون الحاجة إلى الانضمام الكامل لنظام روما الاساسي، أو إحالة من مجلس الأمن طبقا ل(المادة ١٣/ب) المبدأ والمضمون القانوني، لنص المادة (١٢/٣) هو بوضوح أن الدولة المعنية غير طرف في نظام روما الاساسي واختيارا تعلن من جانبها صراحة، وبموجب هذا الإعلان تقبل الدولة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية طوعًا يقتصر القبول على جرائم محددة أو فترة زمنية معينة تلتزم الدولة فيها بالتعاون الكامل مع المحكمة وفقا لأحكام النظام الأساسي

ولكن من معطيات الواقع يتعذر استخدام ايا من الحالتين : فمن من ناحية الامر يتطلب تدخل جديد لمجلس الامن الدولي، اذا كان لذلك سبيل في ظل تقاطعات السياسة الدولية، من تضارب المصالح، وانعدام التوافق (الفيتو) ومن ناحية أخرى الحاجة ملحّة لمثل هكذا تدخل, وخاصة ان هناك دعوات لتوسيع التحقيقات لتشمل جرائم النزاع الجاري (منذ أبريل ٢٠٢٣)، مما قد يؤدي لإصدار مذكرات توقيف جديدة بحق قادة حاليين من طرفي النزاع، نتيجة لحجم الانتهاكات الواسعة، في مختلف المناطق.

والرهان على تعاون السلطات السودانية في بورتسودان في الحالي مع المحكمة الجنائية او لجان التحقيق الاممية ربما ، لايفضي الى شيء في المنظور القريب فيترك الامر لتطورات السياسية وتغير الظروف الماثلة، فقط وقتها يمكن الحديث عن فرضية قبول السودان مبدأ الخضوع طوعا لاختصاص المحكمة الجنئية بموجب المادة (١٢) الفقرة (٣) من نظام روما الأساسي الذي يمكن ان يكون بابا لتوسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل كل مناطق السودان الأخرى، وهذا لايتأتى الا عبر جهود مناصرة هائلة ووسائل سياسية وقانونية متعددة: دولية، واقليمية، ومحلية، وممكن ان تكون جزء من عملية السلام قادمة.

النقطة الثالثة التعاون الدولي والضغط الشعبي: هناك إجماع دولي متجدد في هذا العام ٢٠٢٦ على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب في السودان كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام والاستقرار المستدام، ولا يتأتى ذلك الا من خلال تضافر جهود دولية واقليمية ومحلية من تعاون الحكومات ودعم المجتمعات ومناصرات المجتمع المدني والافراد على حد سواء، لأن قضية دارفور في المحكمة الجنائية الدولية لم تعد تتعلق بالماضي فقط، بل أصبحت مرآة للحاضر، و المستقبل ايضا، ومحاكمة كوشيب كانت مجرد «قطرة في أول الغيث»، لكن العدالة الكاملة لن تتحقق إلا بمثول الرؤوس الكبيرة أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وهو أمر يعتمد الآن على عدة محاور، منها : حشد الجهد الشعبي، ومناصرات المجتمع المدني، ونتائج الصراع الميداني الجاري، والضغط الاقليمي والدولي خلال عام ٢٠٢٦، والمهم في هذا هو أن فرص ملاحقة المتهمين الآخرين المطلوبون الطلقاء متاحة فلا تزال أوامر القبض سارية بحق عمر البشير وأحمد هارون، وعبد الرحيم محمد حسين بالاضافة الى عبدالله بندا، وملاحقتهم تعتمد الآن على مكان تواجدهم ومدى تعاون السلطات السودانية الحالية، وهنالك ثمة رأي يراهن على التعاون مع «حكومة بورتسودان» بانه قد تبرز فرصة في حال رغبت السلطات الحالية في بورتسودان في تعزيز شرعيتها الدولية عبر التعاون مع المحكمة وتسليم المطلوبين المتواجدين تحت سيطرتها حسب المتداول في شرق السودان والولاية الشمالية على حد ما اورده تقرير بثّته قناة العربية «عبر مراسلتها لينا يعقوب» أثارعاصفة من الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد ان «كشفت معلومات تفصيلية عن مكان إقامة الرئيس السوداني السابق عمر البشير وعدد من رموز نظامه السابق في «مدينة مروي شمال السودان»، كما أشار التقرير إلى أن المكان مزوّد بخدمة إنترنت عبر جهاز "ستارلينك" ومولد كهرباء احتياطي، مع وجود طاقم عسكري يتولى شؤون المعيشة والطبخ، إضافة إلى متابعة طبية منتظمة عبر مستشفى مروي أو زيارات طاقم صحي لهم، مع منع إدخال الطعام من الخارج باستثناء الفواكه، مما يؤكد حرص السلطات على تواجدهم بعيدا عن الانظار ولكن الثابت عدم رغبة السلطات تسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية

وخلاصة القول في هذا الصدد هو إن نجاح محاكمة كوشيب هو «بصيص أمل» قانوني، لكن تحويله إلى واقع ملموس لبقية المتهمين يتطلب إرادة سياسية سودانية وضغطا دوليا مكثفا لضمان عدم تحول السودان إلى ملاذ آمن للفارين من العدالة الدولية، وفي ذات الوقت الحكم يرسل «رسالة تحذير قوية» لمرتكبي يرسل الحكم «جرس إنذار» لمرتكبي الانتهاكات في الحرب الدائرة حاليا بين الجيش وقوات الدعم السريع، مفادها «لن يفلت مجرم من العقاب» حتى ولو طال الانتظار.

وفي ختام هذه الحلقة نخلص ونعيد القول بأن مصير قضية دارفور يتوقف على استمرار الضغط الدولي والتعاون المستقبلي مع السلطات السودانية لتسليم المطلوبين. تظل ولاية المحكمة محدودة جغرافيا بدارفور ما لم يطرأ تغيير سياسي جوهري أو يصدر قرار جديد من مجلس الأمن

وحتى نلتقي بمشيئة الله في الجزء الثاني من هذا المقال في الحلقة القادمة استودعكم الله

السودان بعد سقوط الاقنعة لا عودة للوهم

د أسامة العمري
مؤسس ورئيس منظمة ابونا ادم الخيرية

ما جرى في السودان لم يكن حربا عابرة ولا نزاعا على سلطة بل لحظة كاشفة عنيفة اسقطت كل الاكاذيب التي راكمناها طوعا لعقود

انهارت اخر الجدران التي كان يختبئ خلفها الخائن وصاحب الاجندة والمتلاعب بوعي الناس ولم يعد هناك متسع للرمادية ولا مهرب من تسمية الاشياء باسمائه

المشكلة في السودان لم تكن في قلة الحقيقة بل في وفرة الكذب الذي صدقناه ودافعنا عنه وصنعنا له منابر ومبررات

لم نكن ضحايا خداع بقدر ما كنا شركاء بالصمت والتبرير والتواطؤ في الخاص والعام

وحين لا يوضع حد للكذب يتحول الى نظام حكم لا الى مجرد خطيئة اخلاقية

هذه الحرب كسرت كل الحججكسرت اسطورة الوطنية الصوتية واسقطت وهم المدنية بلا دولة

وفضحت المتاجرة بالثورة وبالدين وبالهامش

ولم تترك لاحد فرصة للاختباء خلف اللغة او خلف دور الضحية او خلف تاريخ مزو

اليوم من يرفع شعارا عليه ان يقدمه ثمنا لا غطا ء

ومن يدعي موقفا عليه ان يتحمل تبعاته لا ان يتوارى عند اول اختبا

لم يعد مقبولا ان نكافئ الفشل بالاعذار ولا الخيانة بالتحليل السياسي

انتصار القوات المسلحة وحده ليس كافيا

بل السؤال الحقيقي هو من سيمنع تكرار الجريمة سياسي

من سيضع حدا لاعادة انتاخ الكذب باسم التسوية

والفوضى باسم الحرية

والافلات من المحاسبة باسم الواقعية

ما يجعل هذه المرحلة مختلفة ان الكلفة بلغت منتها ه

الدم دفع

المدن دمرت

والذاكرة تشكلت بالوقائع لا بالخطب

ولهذا فان الرجوع الى نقطة الصفر لم يعد خيارا بل خيانة جديدة

الدولة التي تتشكل بعد هذا الخراب لن تبنى بالمجاملات ولا بالتحالفات الهشة ولا باعادة تدوير الوجوه نفسها تحت مسميات جديدة

ستبنى فقط اذا وضعت حدودا صارمة

حدا للكذب حتى لو جاء من اقرب الناس

وحدا للفوضى حتى لو لبست ثوب الحرية

وحدا للقداسة السياسية التي عطلت العقل وشرعنت الانهيا

الاختبار الحقيقي ليس في اسقاط الاشخاص بل في تحطيم البيئة التي صنعتهم وحمتهم وروجت لهم

فان فشلنا ضاع الدم مرتين

وان نجحنا خرخ السودان لا كدولة نجت من الحرب بل كدولة ولدت من الحقيقة

ولا دولة تولد من الحقيقة يمكن كسرها بالكذب مرة اخرى

رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة تحذّر من هجوم على النظام التعددي وتدعو لتحالف دولي لحماية ميثاق المنظمة

حذّرت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنالينا بيربوك، من تدهور غير مسبوق يواجه النظام الدولي القائم على التعددية، مؤكدة أن عام ٢٠٢٦ بدأ في ظل أوضاع عالمية قاتمة تتراجع فيها فرص السلام والاستقرار.

وقالت بيربوك، في كلمة لها مع مطلع العام الجديد، إنها في الظروف العادية كانت ستتمنى "عاماً سعيداً"، لكنها شددت على أن واقع العالم اليوم لا يسمح بذلك، مضيفة: «بالنظر إلى العالم وكيف بدأت سنة ٢٠٢٦، من كاراكاس إلى طهران، يندر وجود السعادة».

وأوضحت أن النظام التعددي لا يواجه ضغوطاً فحسب، بل يتعرض لهجوم مباشر، محذّرة من أن تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من قبل دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يقوّض أسس السلم والأمن الدوليين.

وأكدت رئيسة الجمعية العامة أنه «لا يمكن أن يكون العالم في حال أفضل بدون الأمم المتحدة»، معتبرة أن المنظمة تستحق الدفاع عنها والعمل من أجلها، وداعية الدول والشعوب إلى الانخراط الفاعل في دعمها، لأن «العالم يحتاج الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تحتاج العالم أيضاً».

ودعت بيربوك الدول من مختلف المناطق إلى العمل المشترك لبناء تحالف دولي يهدف إلى حماية وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والدفاع عن نظام دولي قائم على القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

كما شددت على أهمية السعي لرأب الانقسامات الدولية وإيجاد تسويات سياسية، محذّرة في الوقت ذاته من أن تتحول الحلول الوسط إلى سياسة استرضاء، موضحة أن «التسويات عندما تنتقل من التوافق المتبادل إلى التقويض البطيء أو التفكيك المتعمد لأسس الأمم المتحدة، فإنها تصبح تنازلات».

ويأتي هذا التحذير في وقت يشهد فيه العالم تصاعداً في النزاعات الدولية وتراجعاً في الالتزام بقواعد القانون الدولي، ما يعيد إلى الواجهة دور الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي القائم على التعددية.

المفوض السامي لشؤون اللاجئين يدعو إلى دعم عاجل للاجئين السودانيين ويشيد باستجابة تشاد

نجامينا — وكالات

أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برهم صالح، الحاجة الملحّة إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية وتوفير الحماية والدعم للاجئين الفارين من النزاع المستمر في السودان، مشددًا على أهمية تمكينهم من إعادة بناء حياتهم بكرامة

وجاءت تصريحات صالح خلال أول مهمة رسمية له إلى الخارج منذ توليه منصبه، حيث زار شرق تشاد والتقى عائلات سودانية لاجئة فرت مؤخرًا من القتال في إقليم دارفور. وأفاد لاجئون التقوا بالمفوض السامي بأنهم تعرضوا خلال سنوات النزاع لهجمات عنيفة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فيما وصلت العديد من الأسر إلى تشاد بعد موجات نزوح متكررة، دون ممتلكات تُذكر

وقال صالح إن ما يشهده السودان يمثل «كارثة إنسانية واسعة النطاق»، مشيدًا باستمرار تشاد في إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين، واعتبر ذلك تعبيرًا عن التضامن الإنساني. وأوضح أن توفير الأمن والحماية والوضع القانوني للاجئين يشكل أساسًا ضروريًا لإيجاد حلول مستدامة تتيح لهم استعادة حياتهم والمساهمة في المجتمعات المضيفة.

وبحسب بيانات المفوضية، وصل أكثر من ٩٠٠ ألف لاجئ سوداني إلى شرق تشاد منذ اندلاع النزاع في أبريل/نيسان ٢٠٢٣، مع استمرار تدفق الوافدين يوميًا. ويُعد السودان حاليًا أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث بلغ عدد النازحين نحو ١٢ مليون شخص، من بينهم أكثر من ٤,٣ مليون لاجئ في دول الجوار

ودعا المفوض السامي المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل دعم مسار السلام في السودان، باعتباره شرطًا أساسيًا لعودة اللاجئين إلى ديارهم. كما أشار إلى أن أوضاع اللاجئين في المخيمات بشرق تشاد لا تزال صعبة، في ظل النقص الحاد في التمويل، حيث تعاني العديد من الأسر من نقص المأوى ومحدودية إمدادات المياه وازدحام مرافق النظافة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الصدمات النفسية وخروج أعداد كبيرة من الأطفال عن التعليم

وأوضح صالح أن الدعم الحالي لا يرقى إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، مؤكدًا أن مسؤولية استضافة اللاجئين لا يمكن أن تقع على عاتق تشاد وحدها، وداعيًا الدول المانحة إلى تقديم دعم أكبر. وأضاف أن اللاجئين، رغم توفر الحماية، ما زالوا بحاجة إلى فرص في مجالات التعليم والعمل وسبل كسب العيش.

وخلال زيارته، اطّلع صالح على برامج تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الذات للاجئين والمجتمعات المضيفة، شملت مبادرات تعليمية وتدريبية ومشاريع زراعية مشتركة. كما التقى في مدينة أبشة مهنيين سودانيين من محامين وأطباء ومعلمين تمكنوا من ممارسة أعمالهم بعد نزوحهم إلى تشاد

وفي العاصمة نجامينا، التقى المفوض السامي الرئيس محمد إدريس ديبي إتنو، وجدد التزام المفوضية بدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة بالتعاون مع الحكومة التشادية، مثمنًا الدور الذي تضطلع به تشاد في توفير الحماية الدولية وحق اللجوء. وأكد الجانبان أهمية تطبيق نهج تنموي متكامل يهدف إلى تحسين الخدمات وخلق فرص اقتصادية مشتركة للاجئين والمجتمعات المضيفة

واختتم صالح تصريحاته بالتأكيد على أن التجارب في تشاد ودول أخرى بالمنطقة تُظهر أن السياسات الشاملة، المدعومة بدعم دولي مستدام، قادرة على الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى حلول طويلة الأمد لأزمات النزوح